University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 24, Issue 1, (2024), pp. 259-282, ISSN: 2521-9235

National Strategy for the Development of Border Cities

Al-Siddiq Al-Kilani

Department of Political Science - Faculty of Economics - University of Zawia
Email: e.elkilani@zu.edu.ly

Received: 07/08/2024 | Accepted: 20/08/2024 | Available online: 08/09/2024 | DOI: 10.26629/uzfaj.2024.14

ABSTRACT

There is no doubt that development of all kinds in Libya is one of the most important topics that have a very important impact on establishing the country's institutional structure. The concept of the National Strategy for Sustainable Development was proposed in 1992, when countries were called to integrate economic, social and environmental goals into a single action plan that focuses on The strategy at the national level. Member states have reaffirmed the importance of the national strategy and set the year 2002 as a goal to formulate and develop a national strategy that reflects the contributions and responsibilities of all parties concerned, as interest in the development of border areas is one of the top priorities of many states and countries, especially in light of the security and economic conditions. Currently, the citizens of these areas have become greatly polarized by smuggling networks and terrorist organizations. Especially those border regions that are witnessing low levels of development at all levels, economic, social, and even cultural. Libya, like other countries, has a large border strip that connects it with countries, and each of those border regions has its own economic , social , and cultural character , which is usually the mother. What countries face is a dilemma related to how to deal with border regions, especially countries with vast areas, which give priority to achieving development in areas with high population density that are located in the center, which makes border regions, as they are located on the peripheries, a late priority in achieving development.

Keywords: National Strategy, Development, Border Areas.

Articles published in *Univ Zawia Faculty Arts J* are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية مدن المناطق الحدودية

الصديق الكيلاني

قسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد–جامعة الزاوية
الزاوية –ليبيا
Email: e.elkilani@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2024/08/07 **تاريخ القبول:2024/08/20** **تاريخ النشر: 2024/09/08م**

ملخَّص البحث:

مما لا شك فيه ان التنمية بكافة أنواعها في ليبيا من أهم المواضيع التي لها أثر بالغ الأهمية في ارساء البناء المؤسسي للبلاد، وقد أقترح مفهوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في عام 1992م، حيث دعيت البلدان إلى إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطة عمل واحدة تركز على الاستراتيجية على الصعيد الوطني، وقد اكدت الدول الأعضاء من جديد على أهمية الاستراتيجية الوطنية وحددت عام 2002م، هدفا لصياغة ووضع الاستراتيجية الوطنية التي تعكس مساهمات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية، حيث الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية من أولى أولويات العديد من الدول والبلدان سيما في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية الراهنة، إذ بات مواطنو هذه المناطق مستقطبين بشكل كبير من قبل شبكات التهريب والمنظمات الارهابية. خاصة تلك المناطق الحدودية التي تشهد مستويات متدنية من التنمية في جميع مستوياتها الاقتصادية منها، الاجتماعية وحتى الثقافية وليبيا كغيرها من الدول لها شريط حدودي كبير يربطها مع دول ولكل منطقة من تلك المناطق الحدودية لها طابعها الخاص اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً وهو الأم عادة ما تواجه الدول معضلة متعلقة بكيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة الدول ذات المساحات الشاسعة، والتي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تقع في المركز، مما يجعل المناطق الحدودية باعتبارها تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الوطنية، التنمية، المناطق الحدودية.

مقدمة البحث :

تواجه الدول معضلة متعلقة بكيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة الدول ذات المساحات الشاسعة، والتي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تقع في المركز، مما يجعل المناطق الحدودية باعتبارها تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية، وبالتالي المسألة مرتبطة بكيف تخطط الدول لتحقيق التنمية المستدامة؟، وهل تسعى لاستثمار كافة الموارد

الموجودة لديها بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحو تتحول معه تلك المناطق من كونها عبء أمني إلى ثروة اقتصادية، وتعد ليبيا من الدول التي تواجه هذه المعضلة، ليس لكبر مساحتها فقط، وإنما أيضا بسبب عدم وجود دولة متماسكة على الجانب الآخر غياب الحكومة الشرعية، وعلية فأننا سنحاول في هذا البحث تحليل الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية لليبيا انطلاقا من المستوى القاعدة المحلية على اعتبار ان تنمية الكل لا تتم إلا من خلال تنمية مختلف اجزائه مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصيات لكل منطقة من مناطق وطننا وبالتالي تبرز أهمية تظافر وتكامل كل الجهود وطنيا من أجل قيام عملية تنموية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة بصورة منتظمة، ولأتطبق بصورة جهوية تطبق، وعلى هذا الاساس لابد من الوقوف على أهم الجهود المبذولة لمواجهة الأزمات السياسية التي ربما تكون عائق في تنفيذ تنمية متكاملة في مختلف ارجاء البلاد، والتي يمكن اعتبرها مؤشرات جامعة في عدم أحداث تنمية مستدامه في مختلف ربوع الوطن، حيث تعد التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسئوليات وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها وبذلك تكون التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية والمدنية، وعلى هذا الأساس، فإن التنمية تنطوي على توسع كبير، في كل مجالات القدرات والأنشطة الإنسانية، وبخاصة المجالات: الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية والاجتماعية ويقصد بالمجالات الاجتماعية تنشيط أعداد من البشر، متزايدة باستمرار، للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية؛ لتحقيق أهداف متجددة، وأداء وظائف مستحدثة باستمرار؛ فضلاً عن المشاركة الإيجابية الفعالة في المشاورات وعمليات اتخاذ القرار في شأن تحديد أهداف التنمية؛ وكذلك المشاركة في الانتفاع بثمرات الإنجازات التنموية، إذ لا يجوز قصر التنمية على عملية النمو الاقتصادي، كما رأى الاقتصاديون؛ وإنما يجب أن تمتد لتشمل ضرورة أحداث تغيير ثقافي عام، وتغييرات محددة في البناء الاجتماعي القائم؛ إذ إن كليهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ويرجع ذلك إلى أن التنمية، هي عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبدلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين

في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل(الصائغ، 1994، ص 13)، إذن التنمية من خلال ذلك لم تقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي، وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية(م بغدادي 1993، ص 286)، أي إن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي إنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعاشي للشعب والقضاء على تخلفه واستغلاله، التنمية بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، حيث تأخذ بالحسبان إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، ومن هنا يمكن القول بأن التنمية هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية.

مبرر اختيار البحث: –

تتراوح أسباب اختياري لهذه الدراسة جملة من الأسباب جوهره مستوين الذاتي والموضوعي.

1– **الأسباب الذاتية:** –مع أن منطق ومبدأ العلم هو موضوعية الطرح والانفصال قدر المستطاع عن الذاتية، الا أن الباحث يقف على مدى صعوبة التجرد من ذاتيته خاصة أمام اختيارها دراسة يثير إشكاليتها ويتفحص فروضها ويتبني نتائجها وتماشيه مع المدة الزمنية معتبرة، ولهذا وقع اختياري لهذه الدراسة لميول الباحث لدراسة المواضيع ذات الطابع السياسي والاقتصادي، والوقوف على أهمية المناطق الحدودية للدول فيما ببنهما، واي تأثير اقتصادي يرجع بالمنفعة لهما.

2– **الأسباب الموضوعية:** –أن من الأسباب الموضوعية لاختيار هذه الدراسة هو تصدر الازمات الاقتصادية بين الدول وتأثيره على الخدمات للمناطق الحدودية من أمد بعيد.

ومن الأسباب الموضوعية أيضاً أهمية ما يحدث للمناطق الحدودية (دولتين أو أكثر نموذج ليبيا–تونس – وأيضاً الجنوبي الليبي بالكامل) حيث أنه ومن التمعن للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال الصعوبات المناطق الحدودية التي تعرضت الى التهميش خلال فترة طويلة على يد الدولة، دفعها الى نوع من التبعية امتداداتها في المناطق الحدودية المجاورة بسبب العلاقات الاجتماعية القبلية فيما بينه، ومن هذا المنطلق سنركز في هذه الدراسة على مدى التأثير دول الجوار لبعض واية استراتيجيات تتبع بينهما.

مشكلة البحث:

السؤال الأساسي لماذا تحظى المناطق الحدودية بين ليبيا وتونس بنيل نصيبها في خطط التنمية التي تضعها الدولة عبر سنوات طويلة؟، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجهها الحدود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والسياحية والأمنية، أيضا تتركز المشكلة البحثية هل يكمن إيجاد الحلول المناسبة لتنمية في المناطق الحدودية المشتركة بين ليبيا وتونس؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ندرة الدراسات حول هذا الموضوع عامة وكذلك عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع للحدود بين ليبيا وتونس، كما تكمن أهمية البحث في محاولة إيجاد أساليب وحلول علمية ومنطقية تتناسب مع المشكلات التي تواجه الحدود يمكن الاستفادة منه.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أهمية المناطق الحدودية، وما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية واجتماعية وتجمعات سكانية يمكن استثمارها في إيجاد تنمية مستدامة محلية متكاملة.

فرضية البحث:

إن تنمية المناطق الحدودية لها أهمية كبيرة تنعكس على تنمية الاقتصاد، وتعزيز الأمن الوطني للدولة، وسوف نجيب على تساؤلات المشكلة البحثية في هذه الدراسة في عدة مباحث مقسمة حسب المنهجية المتبعة.

حدود البحث المكانية:

الحدود المكانية المناطق الحدودي الغربية بين ليبيا وتونس مع التركيز على المناطق الحدودية تاريخيا بشكل عام، والتركيز وعلى الوضع الحالي بشكل خاص

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهجية المتبعة في هذا البحث على الكتب والبحوث والدراسات العلمية والتاريخية، وجمع الأدلة والبراهين وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

تقسيمات الدراسة: -تناولنا في هذه الدراسة موضوع الاستراتيجية الوطنية لتنمية مدن المناطق الحدودية.

المبحث الأول: – مفهوم التنمية

تعتبر التنمية من القضايا الهامة التي تشغل بال صانعي ومنفذي السياسة الداخلية، مما جعلها تولى اهتمام خاص في المحافل الدولية ومراكز الأبحاث، حيث تهم مصممي السياسات التنموية في كل البلدان المتقدمة والنامية، حيث تعتبر قضية التنمية ذات علاقة وثيقة بالأمن(هلال 1984، ص6)، وقد شغلت اهتمام الكثير من العلماء والباحثين بداية من آدم سميث وكارل ماركس وروستو ورولاند، ونهاية بالكثير من الباحثين ومنهم رايمون آرون وشارل بيتلهايم، بيار بورديو، ألان توران وبودون... الخ، وذلك بهدف التعرف على الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإنسانية والطرق أو السبل التي يمكن

من خلالها إدماج هذه الحقائق والأبعاد ضمن مفاهيم وأفكار أخذت بالنموذج الذي كان بمثابة المنظور لكل واحد من المفكرين حول قضايا التنمية، ولم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد، وانما تعددت النظرة إليها، وقد أكد هو بهاويس **Hobhouse** على دراسة العلاقات الاجتماعية.

فالتنمية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة، وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعني شيئا بالنسبة له مالم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية.

ركز مفهوم التنمية في أول الأمر علي الجانب الاقتصادي، وما يتم فيه من نمو حيث كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، غير أن هناك تباينا في الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والأطروحات الفكرية والفلسفية وحتى أواخر الستينيات، أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة(العيسوي، 2003 م، ص1) ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة، حيث تباينت وتعددت مفاهيم التنمية.

المطلب الأول

الجوانب الرئيسية للتنمية

وتنوعت اتجاهات دراستها وتحليلها وفقا للمواقف المعرفية للمفكرين والمختصين في هذا المجال، وعلى هذا الأساس ظهرت أفكار واتجاهات متعددة كانت تهدف أصلا إلى بناء نظرية في التنمية اعتبرت التنمية عملية متشعبة الجوانب والأبعاد، فهي تقوم بالأساس على تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك، مع الجهات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى ابنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتقاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة(العيد 1972، ص 295)، أي إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرقي والرفاهية، فأصبح هدفا مشتركا لجميع المجتمعات والبلدان المعاصرة.

الجانب الاقتصادي:

ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية خلال الفترات الماضية بالجهود الهادفة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للمواطنين لضمان تحقيق الخير والرفاهية للأفراد والجماعات، وهو يمثل أحد جوانب الأمن، ويهدف إلى التحرر والشعور بالطمأنينة والأمن المعيشي، المقصود بالأخير أن يتوفر للفرد الغذاء والكساء بصورة يكون معها آمناً على سد احتياجاته الأساسية وعلى توفير أسباب الرزق والعمل المفيد من خلال النشاط الصناعي والزراعي والمهني المثمر(الأصبعي ، 2004 م، ص 38)، يؤدي بدورة إلى الرفاهية الاقتصادية

التي يتحقق معهما الرفاهية الاجتماعية، كما ان التنمية من هذا المنظور تعني خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

الجانب الفلسفي والاصلاح الاجتماعي: – يعنى توفير فرص الممارسة للإنسان للحصول على حقوقه الاجتماعية، وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الانسانية.

الجانب الاجتماعي النفسي: – يعنى تحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع، ومن خلال ذلك يمكن بلورة مفهوم التنمية على انها عملية شاملة تهدف أحداث تغير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الاساسية المادية والفكرية والروحية والابداعية المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء.

الجانب السياسي: – فهي تعني توفير فرص تعليمية وصحية وسكنية أفضل واكفا، مما يتيح للأفراد ممارسة الانشطة الحياتية في ظل مكانة عالية وقوة نفوذ وكرامة بين الشعوب.

المطلب الثاني: – تعريف التنمية

أولاً– لغة:

يعرف ابن منظور(ابن منظور: 2003م) لفظة التنمية في "لسان العرب" بقوله :نمي النماء: الزيادة نمى نميا ونميا ونماء، وقال الفارابي: " ونما الشيء، أي: زاد(الفارابي، د.ت)، وتتجمع دلالة التنمية اللغوية في الزيادة، والوفرة والخصوبة والعطاء، والارتفاع، والصعود، والنمو، والكثرة، والانتشار، والنماء، والتقدم والازدهار والخير والاصلاح، والصلاح، والأسناد.

ثانياً– اصطلاحاً:

قد برز مفهوم التنمية **Development** بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة علي عملية أحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين(عارف – 3008م، ص3)، فتعني التنمية تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع، وبالتالي فمن يتأمل دلالات مصطلح التنمية **Development**، فهو مفهوم اقتصادي محض، قبل أن يكون مفهوما سياسي، أو اجتماعيا، أو فكريا، أو ثقافيا وعملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعيا بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية إلخ، وذلك بالاستثمار(بدوي : 1987م، ص: 83) الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية– ومن ثم، فمن الصعب تعريف التنمية تعريفا دقيقا نظرا لتعدد مفاهيمه واختلاف دلالتها من دارس إلى آخر، إما حسب قناعاته الشخصية والمعرفية والثقافية، وإما حسب توجهاته السياسية والاقتصادية والفكرية علاوة على ذلك يشكل مفهوم التنمية ما يسمى بالسهل الممتنع أمام الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية، حيث تتعدد التعريفات بتعدد الاتجاهات والرؤى النظرية، وقد اختلف المفكرون الاجتماعيون أنفسهم حول تحديد مفهوم التنمية، وصعب عليهم الاتفاق على تعريف

شامل لها، وعلى الرغم من أهمية ما طرح من تعريفات؛ إلا أنها لم تحل غموض المفهوم، ومن هنا كانت أهمية التفكير في مفهوم التنمية بالصورة التي تمكننا من حصر دلالتها، لنتمكن من إدراك جيد لما تطلق عليه التنمية، ويمكن في ضوئها وضع استراتيجية تنموية لها صلاحية الاستمرارية والتعبير عن احتياجات مجتمعنا العربي في إطار المتغيرات الدولية، وتجاوز (الفيصل، 1990م، ص: 16) مخلفات الاستعمار، واستبب معطياته.

المطلب الثالث: –وظائف التنمية

تهدف التنمية الى تطوير المجتمعات وتحسين ظروف الافراد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا إلا انه توجد بعض المعوقات تؤدى الى فشل برامج مشروعات التنمية في تحقيق بعض أو كل أهدافها، وخلق الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع، ليتم تغييره من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية والمادية، وتحقيق التقدم والازدهار والرفاهية بالنسبة للساكنة أي التنمية الاقتصادية الثروة التقدم + تحسين معيشة السكان التنمية في عالم يفتقر على المساواة، فالتنمية تعني النمو والتغير الكمي والكيفي، وبالتالي فهناك التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الاجتماعية، ومن هنا فالتنمية أوسع دلاله من النمو ذي البعد الاقتصادي، وتتخذ تلك التنمية أبعادا بشرية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية ونفسية، ويكون هدفها هو تحسين وضعية الأفراد في بلد ما على المستويات الصحية والتربوية والتعليمية والتثقيفية والمادية والحقوقية، فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها.

المبحث الثاني: – أنــواع التنميــة

أولاً–التنمية السياسية:

تعرف على انها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، للوصول إلى مستوي الدول الصناعية، يقصد بالدولة الصناعية ايجاد نظم تعددية علي شكل النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ثانياً– التنمية الاقتصادية:

عبارة عن عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ويترتب على هذا ارتفاع متوسط دخل الفرد من هذا الدخل(حسن ، 1977، ص84، 85)، حيث تعبر التنمية الاقتصادية– هي الركيزة الأساسية للتخلص من مظاهر الركود والتخلف، فبالتنمية الاقتصادية يتزايد رصيد البلد من رؤوس الأموال المنتجة، ويرتفع مستوى الإنتاج ويبدأ بالتدرج للقضاء على التبعية الاقتصاديات الدول الخارجية.

1– تزويد الفرد بالمهارات والخبرات الجديدة عن طريق معاهد التعليم ومراكز التدريب التي تعتبر مصادر القوى العاملة المنتجة للبلاد.

2- تزويد المواطنين بكل ما يعنيهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، بما يمكنهم من مسايرة ركب التقدم الحضاري.
3- رفع مستوى الافراد عن طريق الخدمات الثقافية والاعلامية، بكل ما يساعدهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية، وكذلك تفادى عوامل التخلف الثقافي التي تعوق عملية تنفيذاً البرنامج التقدمية.
4- تقديم خدمات الامن والعدالة والدفاع، وذلك لتحقيق حياة الاستقرار والطمأنينة والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.
5- تخلص الأفراد من الشوائب الفكرية والافكار البائدة والعادات والتقاليد البالية الموروثة، والتي تعقية عن التقدم والعمل على رفع مستواه.

وكذلك القضاء على البطالة المتراكمة في الداخل، ويعرفها الآخرون بانها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وكذلك العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، بالإضافة الى أحداث التغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء(ناصر – بدون تاريخ – ص ص 77-81) ، حيث عرفتها الأمم المتحدة أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها علي الإنتاج في حياة الأمه والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر وتحقيق التقدم والازدهار والرفاهية بالنسبة للساكنة أي التنمية الاقتصادية الثروة التقدم تحسين معيشة السكان التنمية في عالم يفتقر على المساواة.

ثالثاً- التنمية الاجتماعية:

بأنها التغير الحضاري المقصود المخطط الذي يتصل بكل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي، وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات، وتجيشها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للأفراد والجماعات في ظل أيديولوجية تترجم آمال الشعب، وتحاول أن تصل إلى ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين، وتعتبر التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، لان التنمية بوصفها متمايزة عن النمو لذا يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي معنوي ونفسي أي نمو اجتماعي وهي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الاهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوي الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في

المجتمعات المحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة الاجتماعية ولتساهم في تقدم البلاد(هواري وآخرون 1998م، ص 130).

المطلب الأول

أولاً–التنمية البشرية:

يعد مصطلح التنمية البشرية من المصطلحات المتداولة في العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ وهناك تعريفات عديدة للتنمية البشرية وليس هناك تعريف شامل وشافي، ونذكر منها تعريف د. عبد الكريم بكار يقول: التنمية عبارة عن تحريك عملي مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حاله غير مرغوب فيها(بكار – 1999 م، ص 9) إلى حالة مرغوب فيها من اصدارات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، قد شملت مفاهيم لها، فأكدت انها " عملية تهدف إلى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس ومع كون هذه الخيارات غير محددة فانه يمكن تمييز ثلاث خيارات مهمة تتمثل في ضرورة ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة ويحصلوا علي الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة، ثم تستمر هذه الخيارات لتحتوي الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الأنسان(العاني 3003م، ص 11)، ولقد ظل هذا المفهوم واضحا في ادبيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى منتصف مهما منتصف الثمانينيات، حيث تم اعتبار تدريب الكوادر الوطنية المؤهلة يشكل جزءا تنمية الموارد البشرية.

ثانياً– التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية بأنها الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة، مما يستدعي معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة والمتأثرة بالنشاط التنموي المحلي والعمل على رسم خطط تشاركية ما بين المؤسسات التنموية ذات العالقة من خلال مبادرة الحكومة إلى تقريب وجهات النظر بين الجهات المعنية بالشأن التنموي، على كافة المستويات الرسمية والشعبية، للخروج بمفهوم موحد للتنمية المحلية حيث تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها وذلك من خلال ايديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية اجتماعية تتضمن ابعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية لضمان الحياة البشرية(غريبي، 2010م، ص3)، وذلك من خلال تكريس التنمية المحلية على طول المنطقة الحدودية، وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين وإشراكهم في العملية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بمنطق تنموي مستدام، يستجيب للاستحقاقات الأمنية والتنموية معاً.

ثالثاً– التنمية المستدامة:

لقد استخدم هذا المصطلح أول مرة سنة 1991م في برنامج الاستراتيجية للبقاء(التنمية المستدامة ص28)، وتعرف التنمية المستدامة بانها التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر والمستقبل، حيث تطور

مفهوم التنمية المستدامة حسب برنامج الأمم المتحدة كما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية، ويري الباحث ان التنمية المستدامة تسعي للحصول علي توازن بيئي وسكاني، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، حتي تعيش الأجيال الحالية دون اللحاق بالضرر علي الأجيال القادمة، وايضا تعالج التنمية المستدامة مشاكل الفقر وتعطي مستقبل افضل للمجتمع، وتحقيق العدالة بين افراد المجتمع، والتقليل من المخاطر التي تنتظرهم، وهي التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الحيوي على أن تهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، كما تعني بأنها عملية التغيير التي يكون من خلالها استخدام الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتطوير التقنية والتغيير الموسمي للقدرة على تلبية الحاجات البشرية اليوم والغد.

رابعاً–التنمية الزراعية:

لتحقيق استراتيجية التنمية للقطاع الزراعي لابد من أهداف وسياسات وبرامج، ولاشك أن وضوح الأهداف وواقعتيها تعتبر مطلبا اختيار السياسات المناسبة ضروريا التي يتم عن طريقها تحقيق هذه الأهداف، فالأهداف غير الواضحة أو الطموحة جدا قد لا يتم الوصول إليها نظر لقصور الموارد والإمكانات المحلية اللازمة لتحقيقها، كما أن الأهداف المتواضعة في ظل الإمكانات والموارد الكامنة يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وهدر للموارد والإمكانات المتاحة لذلك لابد من وضع أهداف معقولة تؤدي إلى الاستغلال الأمثل والاكفاء للموارد والإمكانات المتاحة، ويختلف تحديد الأولويات في أهداف التنمية من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة من حيث المنهج الاقتصادي الذي يحكمها ومرحلة التنمية التي تعيشها والموارد والإمكانات المتوفرة لديها.

خامساً– التنمية الصناعية:

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاد العربي كغيرة من الاقتصاديات الأخرى باعتبار أن قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد علي تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء، وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة، وتقليل معدل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة، من هنا فان دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوي الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية، وذلك لوضع ألية سياسة تنموية شاملة، لا سيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ظاهرة تمركز الصناعة في المدن تؤدي إلى نزوح الفلاحين إلى المدن، مما يعيق عملية النمو الزراعي، وهي أساس التنمية كما تسبب في خلق أوضاع اجتماعية غير طبيعية، فالنمو المتوازن يتطلب تحقيق اللامركزية في الصناعة، وذلك بإيجاد الحوافز المناسبة(عتيقة، 1970م، ص153).

سادساً- التنمية العمرانية:

يشير اصطلاح النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث، فإن النمو العمراني هو ازدياد حركة العمران كنتيجة طبيعية للزيادة السكانية الطبيعية والهجرات المتتالية، وهو حالة امتداد للمدينة وتداخلها في ضواحيها الريفية المحيطة بها لسد الاحتياجات، أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في مختلف جوانب الحياة، كما يمكن القول بأنها مجموعة من الأنشطة ضمن نظام ما يهدف إلى تلبية بعض الاحتياجات وحل بعض المشكلات وتعمير مكان ما سواء كان موقعا أو مدينة، سواء مكانا جديدا أو قائما، حيث يتم تحديد المشكلات كبداية وتحديد الأهداف كنهاية ثم وضع المخططات العمرانية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف علي مدي زمني معين.

سابعاً- التنمية المكانية:

تعد التنمية المكانية أحد أهم أبعاد التنمية بشكل عام وتهدف إلى تنمية المكان لتقليل التباينات بين بيئات الإنسان المختلة، ويمكن القول إنه لا يوجد تعريف واحد لمفهوم التنمية بشكل عام، إلا أن التنمية بدأت اقتصادية ثم سياسية وبشرية ومكانية تشمل عملية التنمية أربعة أبعاد أساسية وهي مكان التنمية **Territorial** كم التنمية **Quantitative** نوع التنمية **Qualitative** ومدة التنمية **Temporal** ويرتبط مصطلح التنمية المكانية بما يعرف بالمناطق الأولى بالرعاية أو المناطق غير المؤهلة، وهي المدن التي لا تشملها خطط التنمية في الدولة إما عن قصد أو نتيجة لسوء توزيع عوائد الموارد، وقد تكون هذه المنطقة ذات موارد مرتفعة سواء بشرية أو مادية، وتتركز المشكلة في معظم النظم والدول في العالم في أن صناع القرار يضعون خطط التنمية دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تؤثر عليها، والتي يجب مراعاتها وإلا حدثت مشكلات وآثار سلبية تقلل من فاعلية هذه الخطط، ومن هذه الأبعاد السكان والجغرافيا والموارد والوضع الإداري القائم، والتي تشكل في معظمها العناصر الأساسية لما يسمى التنمية المكانية ويعتمد الاستغلال الأمثل للموارد على كافة الظروف الموجودة في الدولة(تقرير مرجع سبق ذكره).

المطلب الثاني: - نظرة المجتمع الليبي للتنمية

تمثلت نظرة المجتمع العربي الليبي للتنمية، بأنها تطوير المجتمع وتحسين ظروف افراده اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، إلا أنه فوجئ ببعض المعوقات والعراقيل التي أدت فشل جل برامج ومشروعات التنمية التي كان ينتظرها المواطن الليبي في تحقيق كل أو بعض الأهداف التنموية، ويتضح لن جليا مما سبق: أنّ النهضة في أي مجتمع من المجتمعات لا تقوم إلا بعد البحث عن المدخلات والمخرجات التي منعت المجتمع في السابق من النهوض، وأهم هذه المدخلات تلك المتعلقة بشريحة الشباب، لأنهم مناط التكليف في القيام بالنهضة لقوة الحماس التي يتمتعون بها في هذه المرحلة مقارنةً بمراحل العمر الأخرى،

والركيزة الأساسية في قيام التنمية هي وتوجيه الجهود والموارد لإشباع أكبر قدر من الاحتياجات، ونعني بذلك استثمار الموارد الاقتصادية، بشكل أساسي على إعطاء الخيار للفرد في مجتمع ما بأن يختار الحياة التي يود أن يعيشها، وتزويده بالعمل المناسب له من خلال توفير الأدوات المناسبة والفرص المواتية له، وتعتبر التنمية ضرورة اقتصادية وسياسية، فهي تساهم في الحفاظ على حقوق الإنسان وتعميق الديموقراطية والعمل الجماعي، كما أن التنمية هي وجه من أوجه التنظيم الاجتماعي الذي يركز على بناء بنية تحتية من العلاقات والمسارات والنظم التي تجعل ممكناً أن يحل المجتمع المحلّي مشكلاته الخاصة بنفسه وأن يتجاوب مع حاجاته، وذلك من خلال التخطيط والتحرك والمناداة، وينبغي أن يكون مسار التنمية تشاركيّاً وشاملاً لكافة القطاعات، ويجب تشجيع القيادات وتغذيتها من داخل المجتمع بالدعم والتدريب، حتى تصبح العربة التي تنقل الجهود إلى الأمام على المدى الطويل، ومن خلال النظرة التي ينظر إليها عامة الشعب للتنمية مفيدة تقريباً في أي مجتمع، فهي يمكن أن تعالج الظلم أو المشكلات البنيوية أو القصور، أو بناء السياسات أو تغييرها، أو مشكلات اجتماعية خطيرة أخرى، إذا أُجريت بشكل جيد، فإن التنمية يمكن أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي إيجابي وطويل الأمد، وإلى مجتمع محلّي أكثر صحة، وتعطيه اكثر ثقة بين الفرد والجماعة، وبين الفرد والمؤسسة، وحتى بين الفرد ونفسه التي ساعدت على ترسيخ الإقصاء والتهميش، مما يفرض جهوداً كبيرة تركز على عملية إعادة بناء الثقة، وتطوير وسائل المشاركة في صنع القرار التنموي، وتطوير المنظومات التعليمية، وبرامج عملية تشاركية لمكافحة البطالة والفقر والجوع والتخطيط للتحول من الاقتصادي الريعي إلى الاقتصادي الإنتاجي والاقتصاد المعرفي، ووضع استراتيجيات لدعم الإبداع والابتكار والتأهيل والتدريب، والاستثمار المتوازن في الموارد البشرية والمادية، والعمل على تعديل تشريعات وقوانين الاستثمار الذي يعتبر أهم عامل في القضاء على البطالة) كذلك لابد من تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص، وضمان عدالة توزيع الفرص والمكتسبات التنموية، وتطوير إدارة السياسات والخطط التنموية التي تركز على بناء الإنسان وكرامته.

المطلب الثالث: – الحدود في العلوم الاجتماعية

الحدود– هي الفواصل التي تفصل أو تقسم العالم الى اقسام أو اجزاء متباينة ومتمايزة ومتنوعة حسب المعايير والأسس التي جرى بموجبها هذا التقسيم، وهذه الحدود كانت ومنذ الازل مصدرا لكثير من المشاكل والنزاعات والحروب لذلك حظيت باهتمام الباحثين والدارسين في تخصصات مختلفة أهمها الجغرافيا والتاريخ والسياسية والقانون الدولي واللغة.

الحدود في الجغرافيا: يهتم علم الجغرافيا بالحدود من خلال دراسة التباين المكاني وتوزيع الظواهر الطبيعية والبشرية على سطح الأرض، وتقسيم هذا السطح الى اقاليم أو مناطق مختلفة بموجب تستند الى معايير واسس علمية موضوعية.

الحدود في التاريخ: علم التاريخ يهتم برصد حركة هذه الحدود وتاريخ نشأتها والعوامل التي ادت الى ذلك والاجواء التاريخية التي تمت فيها هذه الحدود وكيفية تفاعل الشعوب معها بالرضا أو الغضب، وما ينتج عن هذه الحدود من نزاعات ومشكلات وحروب في التاريخ كله.

الحدود في السياسية: يركز علم السياسة على العوامل السياسية التي تؤثر في الحدود القائمة وانعكاسها على الأوضاع السياسية.

الحدود والقانون الدولي: يهتم القانون الدولي بمدى شرعية الحدود والتزامها بالمواثيق والمعاهدات وبالشرعية الدولية. كما انه يرصد وبدون كل الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت بين الدول بشأن منازعات الحدود ويراقب مدى تنفيذها والالتزام بها من عدمه(بركات، ط الاولى، ص18).

المبحث الثالث: – الأهمية الاستراتيجية للحدود بين ليبيا وتونس

إذا كانت الحدود هي التي تحدد وتعين الاراضي والمساحات التي يحق للدولة ان تمارس عليها سيادتها وسلطتها ونفوذها دون تدخل خارجي يكفلها القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، لأي تدخل في شئونها الداخلية، إلا انه رغم ذلك فان للحدود وظائف اخرى ومتعددة تكفل للوطن كل مظاهر السيادة ومباشرة كافة الحقوق على تلك الاراضي والمساحات، وعلى مستوى الجانب الليبي تبرز المشكلة الأولى– وهي انهيار أو غياب الدولة الليبية، ومن ثم لا توجد سلطة مركزية لديها القدرة على فرض سيطرتها على الحدود، سواء الحدود مع تونس أو باقي الحدود مع الجنوب الليبي أو الغرب الليبي، وهو ما أدى إلى عدم وجود قدرات أمنية – متمثلة في جيش وطني ليبي – قادرة على تأمين حدودها، وحتى مع تشكيل ما يسمى بالجيش الوطني الليبي، فإنه لم يتمكن إلا من فرض السيطرة على مساحة محدودة، ولازالت النسبة الأكبر من الحدود لا تخضع لتأمين كامل من الجانب الليبي، سواء كانت من قبل الجيش الوطني الليبي الحالي، أو من قوات الأمن المختلفة المحسوبة على الحكومتين هذه المساحة الكبيرة فرضت تحديا على الجيش الليبي، كما أن الميليشيات المسلحة الليبية زادت من تعقيد المشهد السياسي والأمني في ليبيا، وجعل التعامل مع المهددات على الحدود الليبية أمرا أكثر تعقيدا.

المطلب الأول: – متطلبات تنمية المناطق الحدودية

تحتاج التنمية في المناطق الحدودية إلى متطلبات خاصة لاستثمارها وتختلف عن المناطق الأخرى الداخلية لأسباب كثيرة من أهمها بعد تلك المناطق عن مركز المدينة، اضافة قلة المحاصيل الزراعية والصناعية والتجارية، والتي تحتاج إلى متطلبات لتنميتها.

أولاً–فوائد التنمية للمناطق الحدودية:

1- توافر فرص وظيفية كافية لاستقطاب الكفاءات المحلية في نشاطات اقتصادية تتميز بالتنوع والاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل المرتفع.

2- تحويل مناطق الحدود إلى منطقة جذب سكّاني لتعزيز مكانتها الاستراتيجية والمساهمة في تسريع الهجرة العكسية من مراكز الاستقطاب السكّاني الكبرى باتجاه الأطراف، مما سينعكس بدوره انعكاساً مباشراً على تعزيز الأمن الوطني.

3- إنشاء مناطق تبادل اقتصادي عالمية حرة تخدم المنطقة الحدودية وتشكل مركز استقطاب للتبادل التجاري البري.

4- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة بما يخدم مصلحة المواطنين وهي الموارد المائية والتربة والنبات الطبيعي والثروة الحيوانية.

ثانياً– تحديات تنمية المناطق الحدودية في ليبيا.

لاتزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، كما يشكل تأمين الأطراف أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد ويتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل، ولكي تتمكّن ليبيا من وضع استراتيجية فعالة حقاً لأمن الحدود ينبغي عليها القيام بما لم تقم به أي حكومة ليبية من قبل وهو تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام أمن الحدود، حيث تقف مجموعة من التحديات التي تمنع تحقيق تنمية حدودية تتناسب مع أهمية تلك المناطق وإمكانياتها ومن بين تلك التحديات ما يأتي:

1- عدم الحد من عبور الحدود غير الشرعي، وتهريب الأسلحة، والمخدرات وغيرها من خلال زيادة عدد الأفراد الأمن الحدودية لترسيخ الواقع الأمني بما ينعكس ايجابياً على جذب الشركات التي يمكن أن تعمل في أجواء أمنية مناسبة في مختلف المجالات.

2- ضعف الجانب الأمني في ضبط الحدود، واستمرار عمليات التهريب والتسلل.

3- عدم دراسة إمكانية سكان المناطق الحدودية بهدف انتقالهم عبر الحدود مراعاة للجانب الإنساني ولم شمل العائلات.

4- عدم الاستثمار والاستغلال المشترك للثروات الطبيعية، وإمكانية بناء مصانع وإقامة مشاريع زراعية مشتركة.

ثالثاً- تنمية الحدود مع دولة تونس.

تعد تنمية المناطق الحدودية أولوية استراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة، وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، وتطبيقا لمبدأ اللامركزية في التسيير، كما أن التعاون اللامركزي بالمناطق الحدودية يعد أحد الرهانات الجيوأستراتيجية التي تشكلها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف الجهات، وكذا دعم الانفتاح والتعاون مع دول الجوار، وترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود، وهذا من خلال إقامة اتفاقيات مشتركة لتنمية الأقاليم الحدودية(التجاني، د. غريسي، د.ت)، حيث أصيب مجتمعنا الليبي والتونسي في العصر الحديث، وفي مراحل متعاقبة بالانتكاس والتراجع بسبب الأحداث والحروب والنزاعات التي ألمت بنا في هذا الوقت ومن سنوات، وتمثلت في الصدامات مع القوى المستفيدة، ومعاناة انبثقت من كارثة زرع الفتن بين الاطراف مما جعل فشل كل التسويات السلمية لتلك القضايا التي أصابت ليبيا من تفتت في أحداث السنوات الماضية التي تزال سببا قائما ورئيسيا في عدم اقامة تنمية متكاملة في المنطقة الحدودية، حيث نعرف جليا ان التنمية في المناطق الحدودية الليبية التونسية، من المسائل التي تولي لها أهمية قصوى لما لها من علاقة بالأمن الوطني العام هذه من ناحية، ومن ناحية اخرى فالجانب الاقتصادي ايضا يعتبر المحور الأساسي في التنمية الحدودية متمثلة في التجارة الحدودية من بين أهم سبل تنمية تلك المناطق وجعلتها مركز جذب، وبالتالي تسعى لاستثمار كافة الموارد الموجودة لديها بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحو تتحول معه تلك المناطق من كونها عبىء أمني إلى ثروة اقتصادية، وتعد ليبيا من الدول التي تواجه هذه المعضلة، ليس لكبر مساحتها فقط، وإنما أيضًا بسبب عدم وجود دولة متماسكة على الجانب الآخر من المناطق الحدودية، وهو ما جعل ليبيا الطرف الرئيسي الذي يتحمل عبء تأمين هذه المناطق وتنميتها اقتصاديًا، خاصة وان مجالات التجارة مع الشقيقة تونس متعددة ومتنوعة بإمكانات كبيرة، مما جعل هذه المنطقة الحدودية تعد أولوية استراتيجية يفترض أن تحظى باهتمام أعلى من السلطات في الدولة، وبالنظر إلى الرهانات الجو استراتيجية التي تشكلها لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف مناطق الدولة والتعاون مع دولة تونس في مختلف التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود وتحقيق فرص تطوّر لهذه المنطقة وفق خيارات استغلال الموارد.

المطلب الثاني : الوظائف الحيوية للحدود

تعتبر الحدود هي نقاط ومراكز دفاع ضد الاخطار والغزوات الاجنبية، وكل ما يهدد أمن الوطن وسلامته، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدولة بتقوية وتحصين حدودها، ببناء الأسوار والقرع مثل سور الصين العظيم والسور الذى اقامته الإمبراطورية الرومانية قديماً، وكذلك الثغور والخنادق التي انشأها المسلمون للدفاع عن بلادهم، وما تقوم به اسرائيل حاليا ببناء جدار عازل يحميها من هجمات المقاومة الفلسطينية، وهناك في التاريخ الكثير من الخطوط الدفاعية الحدودية الشهيرة مثل خط ماجينو الذي اقامه الفرنسيون ضد غزو الالمان وخط بارليف الذى اقامه الاسرائيليون لمنع المصريين من الهجوم عليهم عبر قناة السويس، وللحدود وظائف امنية اخرى في حماية الوطن من المهربين والإرهابيين، وحماية البلاد من دخول الاوبئة والامراض المعدية عن طريق الحجر الصحي، وكذلك منع دخول الحيوانات والنباتات والاغذية المصابة بالأمراض والآفات والغير صالحة لاستهلاك الآدميين والتي تشكل خطرا يهدد الصحة العامة للمواطنين(بركات، مرجع سبق ذكره ص21).

تجارة الحدود –

هنالك العديد من التعاريف لتجارة الحدود تناولها الكتاب والفقهاء كل علي حسب تخصصه إلا أنهم اشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواء أكان بمفهومها الضيق أو الواسع والتعريفات هي: –

أولاً– تعرف تجارة الحدود: بأنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين علي بعد 90 كيلو متر من المناطق الحدودية للدولتين المتفقتين بدون التقييد بأسس البنك المركزي، وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف اقتصاديا بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخري بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين مثل التبادل الذي يتم لإحداث الاكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين، وتعرف تجارة الحدود علي أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل استيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الاعتماد لأي من سلع الصادر أو الوارد كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط تجارة استيراد وصادر وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط(محمد، سليمان ، د.ت، ص52).

ثانياً– أهمية تجارة الحدود: اكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها أهمية قصوى خاصة، وهي تلعب دوراً مهماً في ضبط التعامل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات

الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشراً مهماً للاستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية:

- فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية.
- تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في المدن المتاخمة للدول المتجاورة يحدث أثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى.
- دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على موانئ الدول الرئيسة.
- تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول(مرجع سبق ذكره، ص53).

المبحث الثالث:- أهداف تنمية وتطوير الحدود

لقد تحولت المناطق الحدودية إلى مناطق غير مستقرة، فقد صارت معبرًا ومصدرًا لتهديدات مثل الإرهاب العابر للحدود وتهريب السلاح والهجرة غير المشروعة، وقد ساهم في ذلك الميزة النسبية للمنطقة الحدودية من الناحية الجغرافية، فهي معبر جيوسايسي واقتصادي لتدفق السلع والبشر بين الدول فيما بينها حيث تعتبر عملية التنمية والتطوير للحدود من اكثر اوجه الاستثمار اجتذابا لرؤوس الاموال الخاصة والعامة، لذلك لابد وان يسبق هذه العملية تخطيط واضح وشامل يحدد الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتى لا تتعرض عملية التنمية للفشل والخسارة، حيث يقصد بتنمية وتطوير الحدود الخطط والمشاريع المستقبلية التي توضع للارتقاء بالمناطق الحدودية عن طريق حل المشكلات التي تعاني منها هذه المناطق سواء كانت التلوث أو سوء الاستغلال لأغراض تضر بالشكل الجمالي العام- أو تطوير بعض الأجزاء من الشريط الحدودي بإقامة مشاريع استراتيجية دولية، وذلك للعمل على التنمية في شتى المجالات للدولة، وفي هذا الإطار تعد التنمية نموذجا ناجحا في تنمية وتطوير المناطق الحدودية، من خلال أهداف يمكن تحقيقه وتطويرها في المنطقة الحدودية.

المطلب الأول:- الأهداف سياسية

مما لاشك فيه أن التنمية السياسية في ليبيا من أهم المواضيع التي لها اثر بالغ الأهمية في ارساء البناء المؤسسي، وعلية فأننا سنحاول في هذا الدراسة تحليل الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية

لليبيا انطلاقا من المستوى القاعدة المحلية على اعتبار ان تنمية الكل لا تتم إلا من خلال تنمية مختلف اجزائه مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصيات لكل من مناطق وطننا، وبالتالي تبرز أهمية تظافر وتكامل كل الجهود وطنيا من أجل قيام عملية تنموية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة بصورة منتظمة، ولأتطبق بصورة جهوية ، وعلى هذا الاساس لابد من الوقوف على أهم الجهود المبذولة لمواجهة الازمات السياسية التي ربما تكون عائق في تنفيذ تنمية متكاملة في مختلف ارجاء البلاد، والتي يمكن اعتبرها مؤشرات جامعة في عدم أحداث تنمية مستدامه في مختلف ربوع الوطن، ومن خلال ذلك يتم تحقيق العلاقة السياسية والاقتصادية بين البلدين.

أولاً- الأهداف الأمنية والدفاعية:

من خلاله يتم التنسيق الامني لصالح البلدين، ذلك بالانتقال من المقاربة الأمنية البحتة عبر تأمين الحدود ومواجهة الجماعات الإرهابية وكل أشكال الجريمة العابرة للدولة، إلى ايجاد بدائل تنموية ناجحة وفعالة تمكن من تأمين الحدود، وذلك من خلال تكريس التنمية المحلية على طول المناطق الحدودية، وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين وإشراكهم في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بمنطق تنموي مستدام، يستجيب للاستحقاقات الأمنية والتنموية معا، إذ لا أمن دون تنمية، كما أنه لا تنمية دون أمن، حيث تتقاطع الاستراتيجية الوطنية للحدود مع تحويل مختلف الفضاءات الجيوسياسية النائية إلى مناطق للجذب السياحي وطنيا إقليميا وعالميا، حيث يعتبر الأمن من أولويات الدول لضمان استقرارها والوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة، كما أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تكميلية ومترابطة إذ لا أمن دون تنمية، كما أنه لا تنمية دون أمن، حيث تتقاطع الاستراتيجية الوطنية للحدود مع تحويل مختلف الفضاءات الجيوسياسية النائية إلى مناطق للجذب السياحي وطنياً إقليمياً.

ثانياً- الأهداف الاقتصادية: -

عرف الاقتصاد الليبي التنمية والتخطيط الاقتصادي منذ فترة مبكرة تعود إلى أوائل الستينيات، وذلك بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية ولقد تركزت الاستراتيجيات العامة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية على أساس تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي مشفوعا بالتوزيع في النمو، والإسراع والزيادة في معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتخليص الاقتصاد من سيطرة قطاع النفط وتنويع الإنتاج وتنويع الصادرات، والإحلال محل الواردات بسلع من الإنتاج المحلي سيرا نحو الاكتفاء الذاتي، وارتياد ميدان التصنيع دفعا لعجلة التنمية، والتركيز على زيادة كفاية العنصر البشري، وهذا الجانب المهم والاهم في تنمية وتطوير الحدود يعود بالفائدة على التنمية التجارية والسياحية لهذه المنطقة، وبالتالي فإن تنمية السياحة والتجارة من أكثر اوجه الاستثمار لروس الاموال الخاصة والعامة، من خلاله انشاء مشاريع

تنموية وتطويرها حتى تحظي باهتمام من قبل الدولة من خلال توطين بعض المشاريع الاقتصادية، واستفحال الأزمة الاقتصادية وهو ما قد تلجأ إليه قوات حرس الحدود إزاء أهالي المناطق الغربية الحدودية الفقيرة وغيرها، وفقًا لاتجاهات عديدة، وذلك للمساهمة في التعامل مع إشكالية التنمية غير المتوازنة، والحد من الاحتقان الاجتماعي الذي تعاني منه قطاعات واسعة من الشباب بسبب الفقر والبطالة، وكان غراء العوائد المالية : الناتجة عن التجارة غير الشرعية في المناطق الحدودية إذ أن تهريب الوقود ذو مردود عالٍ لا يمكن للسكان العيش من دونه في بعض الحالات، لا سيما في ظل غياب برامج تنموية أو مشروعات استثمارية في بعض المناطق داخل الدولة الليبية أو التونسية تخفف من وطأة الفقر وتستوعب البطالة، وهو ما ينطبق جليًا على ساكني المناطق الغربية في ليبيا والمناطق الجنوبية في تونس، ونجد دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية ممثلة في عمل التجارة الحدودية أو تجارة الحدود على التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الجوار والتعرف على مساهمة تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتعرف على الثقافات المتنوعة.

ثالثاً- الأهداف الاجتماعية:

فهي من أهم أهداف تنمية الحدود، حيث انها تعمل على التجديد المعنوي والنفسي والذى يتحقق للأهالي من خلال تغير البيئة ونمط الحياة لشعورهم بالأمن والاستقرار والتمتع بأكبر قدر من الخدمة والنظام، وذلك بإعادة تنظيم وتطوير المدن الحدودية للأفضل.

المطلب الثاني : تأثير الحدود السياسية الحديثة على مناطق الحدود

يؤدي مجرد وجود الخط السياسي الفاصل بين الدول إلى أحداث تغييرات جغرافية في إقليم الحدود، كما يؤدي في أحيان أخرى إلى خلق وحدات جغرافية صغيرة عبر حدود الدولتين، ففي الحالة الأولى نجد أن الحدود السياسية تصبح عوائق اقتصادية تؤدي في أحيان إلى اختلافات غريبة في المنطقة التي يقسمها خط الحدود إلى قسمين، فمثلا خط الحدود الفرنسية البلجيكية يظهر منطقتين مختلفتين: ففي الجانب الفرنسي من إقليم الحدود نجد نطاقا من حقول القمح، بينما لا يظهر ذلك بنفس الصورة على الجانب البلجيكي، ولا يرجع ذلك إلى ملاءمة أو جودة التربة في الجانب الفرنسي، وإنما يرجع إلى التوجيه العام للاقتصاد الفرنسي، فالقمح يتمتع في فرنسا بالحماية الجمركية، ومن ثم فإن زراعته تصبح زراعة نقدية مؤمنة بالنسبة للفلاح الفرنسي، بينما لا توجد مثل هذه السياسة الاقتصادية في بلجيكا، ويصبح القمح البلجيكي معرضا لمنافسة القمح المستورد، وتؤدي ارتباطات مناطق الحدود بمواصلات جيدة إلى داخل الدولة إلى إمكان قيام استثمارات وتحسينات في موارد إقليم الحدود الإنتاجية، بينما تحرم المنطقة من ذلك إذا خلت من الطرق الحديثة، ففي إقليم الحدود الفرنسية الإسبانية في منطقة البرانس نجد أن

المنطقة الفرنسية من هذه الحدود مخدومة بالسكك الحديدية في بعض أجزائها، بينما المنطقة الإسبانية محرومة في معظم أجزائها من مثل هذه الخدمة، وقد ترتب على ذلك أن المناطق الفرنسية من هذا الإقليم القريبة من الخطوط الحديدية تزرع محاصيل السوق، وعلى رأسها الخضروات المبكرة التي تنقل بالخطوط الحديدية إلى أسواق استهلاكها في فرنسا.

أما المناطق الإسبانية فإنها تمارس زراعة الحبوب التقليدية لاستهلاكها ونقل بعض الفائض منها بوسائل النقل العادية إلى سوق برشلونة الصناعي، وعلى هذا النحو تتغير مناطق وأقاليم الحدود بعضها عن البعض الآخر نتيجة عدد كبير من العوامل البشرية(رياض، 1974م، ط بلا)، ولكن يقابل ذلك التغير في أقاليم بعض الحدود أقاليم أخرى يحدث فيها تشابه كبير على جانبي خط الحدود، خاصة في المناطق الكثيفة السكان، وهذه هي الحالة الثانية من التأثيرات الجغرافية التي تحدث وتؤدي إلى خلق أقاليم متشابهة برغم وجود خطوط الفصل السياسية.

الخاتمـــة

تحتل موضوعات التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أهمية كبرى، كونها مرتبطة مباشرة بحياة الإنسان وظروفه المعيشية، وخصوصاً في البلدان النامية، وتواجه الدول النامية تحديات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد، والأمن والاستقرار السياسي، الأمر الذي جعل التنمية أحد أهم المطالب الملحة لهذه البلدان، وتعد التنمية من الناحية الحضارية تعبيراً أساسياً في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع.. الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية – والإدارية، والتنمية بأنها عملية تغيير مقصود نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة، رغم وجود بعض المعوقات تؤدى الى فشل برامج مشروعات التنمية في تحقيق بعض أو كل أهدافها، حيث تعتبر التنمية في المناطق الحدودية من الأولويات الهامة في المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري وهي من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الحدودية من خلال مشاركة هذه المجتمعات مشاركة فعالةً في تحقيق التقدم والتطور، وتعمل على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الحدودي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنياً وصحياً وحضاريا، كذلك تعتبر التجارة وسيلة هامة وأساسية في الحياة الاقتصادية للمنطقة الحدودية، وذلك لأن التجارة تساعد في تنمية الإنتاج الزراعي والصناعي في

المنطقة كما يزاول بعض السكان مهنة التجارة حيث يبيعون مختلف البضائع إلى سكان الحدود المجاورة، اضافة الى أهمية تأهيل المناطق الحدودية بغرض تقنين تجارة الحدود ومنع التهريب وتقليل التكاليف إلى جانب التوسع في المناطق الحرة وزيادة الصادرات في كل من الطرفين لما لها من دورًا كبيرًا تجاه السلام والتعايش السلمي بين الشعوب وخلق مصالح مشتركة لرفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل والحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة، كما إن المناطق الحرة لها دور في التنمية وزيادة الانتاج وخلق فرص عمل للباحثين عن العمل في الدول الجوار.

النتائج

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى الآتي:

1- عدم وجود عدالة في توزيع المشاريع والخدمات العامة في المنطقة الحدودية، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التجمعات السكانية عن بعضها.

2- وجود ضعف في الخدمات عامتاً حيث تعاني المنطقة الحدودية بشكل رئيسي من عدم توفر الامكانيات المادية، إضافة إلى وجود عجز كلي في البنية التحية.

3- كذلك أشارت نتائج البحث الى ضعف في الجانب الامني مما تسبب في الهجرة غير الشرعية، وكذلك انتشار الارهاب والمخدرات وغيرها.

4- اعتماد ساكني المناطق الحدودية اما تجارة التهريب أو مهنة الرعي وذلك بسبب فقدان مواقع شغل للباحثين عن العمل.

5- كثرة السلطات التنفيذية من قبل الحكومتين على منافذ الحدود فذلك يشكل أثر سلبي سكاني تلك المناطق.

التوصيات:

1- تنمية وتقوية الصلات التجارية بين ليبيا وتونس وخلق مصالح مشتركة بينهما، ودعم أواصر الصداقة بين الدولتين بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية.

2- تشجيع المناطق الحدودية علي زيادة الإيرادات وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية.

3- توفير بعض السلع الضرورية للمناطق الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية وتحسين المستوي المعيشي والوضع الاجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية.

4- ضرورة الحد من الهجرة الغير الشرعية من كلتا الجانبين.

5- ضرورة وضع خطط مستقبلية للتنمية المستدامة تهتم بسكاني تلك الحدود.

قائمة المصادر والمراجع :

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثالثة، دار الشروق القاهرة، 2003 م.
2. ابن منظور: لسان العرب، حرف الميم، مادة نما الجزء الرابع عشر، اذار 12، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2003م.
3. أبو إبراهيم الفارابي – معجم ديوان الآدب – المكتبة الاسلامية الشاملة.
4. أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب 13 المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1987م.
5. أحمد غريبي، ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها، بحث، منشور في مجلة البحوث والدراسات العلمية، اكتوبر 2010م.
6. أسامة العاني المنظور الاسلامي للتنمية البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 3003م.
7. ايمان عطية ناصر – بدون تاريخ – التنمية الاقتصادية – الدار الجامعية – الإسكندرية .
8. التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية الأدوات المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
9. حرم محمد بدوي محمد، وعبد العظيم سليمان المهل، مجلة العلوم الاقتصادية.
10. صلاح العيد علم الاجتماع التطبيق وتنمية المجتمع العربي، القاهرة، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1972.
11. عادل هواري وآخرون قضايا التغير والتنمية الاجتماعية مصر : دار المعرفة الجامعية 1998م.
12. عبد السلام إبراهيم بغدادي الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
13. عبد الكريم بكار – مدخل إلى التنمية المتكاملة، دار القلم، دمشق، ط الأولي 1430هـ 1999 م.
14. علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1970م.

15. علي الدين هلال الأمن القومي العربي دراسة في الأصول"، مجلة شؤون عربية، العدد 35، جامعة الدول العربية، تونس، 1984.
16. عيد حسن دراسات في التخطيط والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1977.
17. غرسي التجاني، د. غريسي جمال أهمية التعاون اللامركزي في تنمية الأقاليم الحدودية "اتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية شبكة المعلومات الدولية الانترنت.
18. مجلة الفيصل، 14 السعودية، العدد 166 نوفمبر 1990م.
19. محمد ابراهيم الأصبعي (الأمن الاقتصادي) مجلة التجارة، العدد العاشر السنة الأولي، فبراير 2004 م،.
20. محمد بركات، مشكلات الحدود العربية اسبابها النفسية واثارها السلبية مكتبة ابن سينا، ط الاولى،.
21. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي بيروت، 1974م، ط بلا.
22. مرجع سبق ذكره،.
23. نصر، عارف – في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها – بتصرف عن مجلة ديوان العرب – القاهرة – عدد حزيران 3008م،.
24. يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى منتدى الفكر العربي"، السنة 9، العددان 106 107 تموز /، 1994.